



٢٣٦٩٨

تعميم إداري رقم (٦) لسنة ٢٠٠١

بشأن إدراج الرقم المدني على كافة
المعاملات التي تصدرها وزارات الدولة

استنادا الى كتاب مجلس الوزراء رقم (٦٤٥٤) بتاريخ
٢٠٠١/٨/٢٧ بشأن قرار مجلس الوزراء رقم (٧٠٦) لسنة ٢٠٠١ القضمن
التعميم على كافة أجهزة الدولة باعتماد الرقم المدني في كافة
المعاملات والخدمات التي تقدمها وزارات الدولة وأجهزتها والإلتزام
باستخدام هذا الرقم في كافة الجهات الحكومية وعدم الحاجة لطلب
وثائق ثبوتية أخرى تحقيقا للغايات المنشودة .

لذا يرجى من كافة إدارات الوزارة التقيد بقرار مجلس الوزراء
وذلك باستخدام الرقم المدني في كافة المعاملات التي تصدرها الوزارة.

وكيل وزارة المالية

فوزي سليمان بن محمد القضاير
الوكيل المساعد للشؤون المالية

مست ١٩/٢
مست ١٩/٢